

## المقاوله النسويه وأسباب التوجه إلى الإقتصاد الموازي في الجزائر

بلحشر عائشة: أستاذة محاضرة قسم ب toulacha\_bell@yahoo.fr

سحنون مريم: طالبة دكتوراه sahnounemryem@yahoo.fr

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير - جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

### الملخص:

عرف موضوع المقاوله النسويه في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والحكومات، وهذا كونها أضحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه، ومصدرا للإبداع والثروة، إضافة إلى إتاحة فرص عمل جديدة، فمن خلال هذا البحث حاولنا الإلمام ببعض جوانب المقاوله النسويه وخصائصها التي تميزها على المقاوله الرجالية، ومحاولين إعطاء صورة واضحة عن المرأة المقاوله، بإعتبار الجزائر دولة سائرة في طريق النمو سنحاول معرفة مدى نشاط المرأة الجزائرية في الإقتصاد الموازي .

الكلمات المفتاحية: المقاوله النسويه، تسيير المؤسسة، التوجه المقاولاتي، الإقتصاد الموازي

### المقدمة:

إن الاهتمام بالدور الاقتصادي للمرأة من خلال تمكينها في شتى المجالات ليس وليد الصدفة بل هو نتاج الجهود المتفانية لمختلف الأطراف (المصالح العمومية، الحكومات، آلاف النشطين في مجال حقوق المرأة... الخ) في العالم. أين استطاعت هذه الأخيرة أن تغير نشاط المرأة في مجال الأعمال المقاولاتية من حلم صعب المنال عليها ليصبح جزء من رؤية عالمية؛ وبذلك اتضح الدور الذي تؤديه المرأة في عملية المساهمة في التنمية الاقتصادية بالعديد من دول العالم.

وفي ظل هذا التغيرات بدأ يظهر فاعلون يعملون للحصول على مكانة إجتماعية جديدة، والترقي الإجتماعي عن طريق الأدوار الاجتماعية الجديدة التي أخذوها ضمن السياسة المشجعة لتكوين طبقة

جديدة في المجتمع وهي طبقة المقاولين، هذه الطبقة التي تلقي تقييما إيجابيا من مختلف الفئات الاجتماعية، جعلت كل أفراد المالكين لمؤهلات مهنية وشخصية يطمحون لإنشاء مؤسسة مهما كانت الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها، والمرأة على غرار الرجل اعتبرت عالم المقاوله هو النجاح الاجتماعي، وبالنسبة للبعض الآخر القفزة التي تجعلها تنتقل من مكانة اجتماعية دنيا لمكانة اجتماعية أفضل، فبعد أن كانت المرأة تبحث عن وظائف في المؤسسات الحكومية، أصبحت تنافس في الموارد المقدمة من طرف الأجهزة وتنافس من أجل البروز في السوق.

### الإشكالية :

من خلال بحثنا سنحاول معالجة الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة المرأة الجزائرية في الإقتصاد الموازي ؟

وتدرج منها بعض الأسئلة الأخرى :

- ما هي خصائص المقاوله النسوية ؟
- ماهي الدوافع التي ساعدت المرأة المقاوله في دخولها لهذا الميدان؟
- ماهي أهم العراقيل التي تقف أمام دخول المرأة الجزائرية لميدان المقاوله ؟
- ما هي أسباب التوجه إلى الإقتصاد الموازي ؟

وبغية معالجة الإشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى قسمين :

القسم الأول : من خلاله سنوضح صورة المرأة المقاوله ، والمقاوله النسوية ، مركزين على الدوافع التي دفعتها إلى دخول مجال المقاوله .

أما القسم الثاني : فمن خلاله سنركز على المقاوله النسوية في الجزائر ، مركزين على الإقتصاد الموازي في الجزائر وبالخصوص نشاط المرأة ومساهمته غنماء ظاهرة الإقتصاد الغير رسمي .

أولاً : مفاهيم حول المقاولاتية النسوية

1. مفهوم المقاولاتية :

ظهر مصطلح مقاول « entrepreneur » في فرنسا في القرن الثالث عشر ، بقية معاصرا بشكل مدهش وهو عبارة عن مجموع الكفاءات ، كفاءات شخصية وكفاءات عملية ، ولا يسعى المقاول للحصول على أفضل استعمال للموارد المتاحة فقط ، بل أيضا يبحث على موارد جديدة لتلبية احتياجات جديدة ، فهو يعتمد على موهبته والإبداع لتحقيق مشاريعه فهو يجمع ما بين الموارد والوسائل لتحقيق مشاريعه ، فهو يخاطر ويواجه تحديات كذلك هو يفضل الحرية وأخذ المسؤولية ، إذن هو يملك الرغبة في كتابة مصيره ، سواء في النجاح أو في الفشل باختصار المقاول هو فلسفة الحياة<sup>1</sup>.

بناء على هذا التعريف فإن المقاوله هي مزيج ما بين الموهبة والكفاءة وسوق ، رجلا كان أو امرأة يمتلكون الإرادة " في إيجاد و صنع الأشياء وتحمل المسؤولية وهذا عن طريق الرغبة في إيصالها للأكبر عدد ممكن

وتتضح جليا هذه الموهبة عند الكثير من المقاولين الذين ينشئون أو يعيدون مؤسسة إلى نشاطها ، سواء كانت عبارة عن ذات طابع صناعي أو خدمي بمفردهم أو مع جماعة ، ينشطون المقاولين بذات الدافع : الإبداع ، التنظيم بطريقة مختلفة ،صناعة منتج جديد ،وحتى إنشاء شركات مختلفة.

2. مفهوم الاستقلالية :

تعرف الإستقلالية على أنها<sup>2</sup> "وضعية جماعية غير خاضعة لسلطة أي شخص 4" ، أي أن الأفراد لديهم الحرية في إختيار ما يريدون دون أن يكونوا مقيدين أو تسيطر عليهم أي قوى. كما تعرف الإستقلالية على أنها<sup>3</sup> " سلطة إتخاذ القرارات والمشاركة في التخطيط وتحديد الإجراءات

الخاصة بالعمل."، وهذا يعني أن الفرد الذي يملك الإستقلالية قادر على أن يتجاوز القيود التي تحد من حركته وفكره ويستطيع أن يحقق رغباته وحاجاته دون الخوف من الآخرين.

## 2. صورة عن المؤسسات المسيرة من طرف النساء

أجمع الباحثين على أن المؤسسات المسيرة من طرف النساء في الغالب هم حديثي النشأة مقارنة بالمؤسسات التي يسيروها الرجال.

بناء المجتمع هو جد نادر عند النساء ونجد غالبا أن النساء في العالم يسيرون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المصغرة، إن خاصية الحجم لا تدل على أن المؤسسة تدار من قبل المرأة و لكن قطاع النشاط ومستوى تكوين المفاوض.

فالمؤسسات التي تنشط في مجال الخدمات تستوعب عدد أقل من العمال نسبة لمؤسسة ذات طابع صناعي، فالسبب الرئيسي الذي يجعل النساء تسيرون المؤسسات صغيرة الحجم، هو تكلفة اليد العاملة. يوجد خصائص أخرى يمكنها أن تلعب دورا رئيسيا:<sup>4</sup> نلاحظ في العديد من المقابلات رغبة في الحفاظ على استقلاليتها، وصعوبة التفويض أو أيضا للرغبة في مزاوله مهنتها الأساسية و الرغبة في البقاء على اتصال مباشر مع العملاء.

تأثير الحجم على أداء المؤسسة وعلى التنمية قد درس بصفة كبيرة من قبل Louise St Cyr وخلصوا إلى أن هذا العامل يضايق المرأة في ما يخص فرص التمويل " المؤسسات النسوية تبدوا وكأنها موضوعة في حلقة مفرغة بحيث أن صغر حجم المؤسسة تحد من حاجتهم إلى التمويل وهذا النقص للتمويل يحد من إمكانية نمو المؤسسة.

هذه المؤسسات في الغالب تنشط في قطاع البيع بالتجزئة، فندقه، مطاعم خدمات الصحة والتعليم، فالنساء تبقى قليلة الاستثمار في المؤسسات الصناعية.

النساء التي تنشط في قطاعات ذكورية تؤكد أنه ليس من السهل إيجاد مكانتهم .

### 3. صورة المرأة المقولة :

الخصائص التي تعطينا صورة واضحة عن المرأة المقولة تأخذ بعين اعتبار السن ،مستوى الأكاديمي ،الحالة العائلية ، والحالة المهنية قبل النظر إلى الاستقلالية.

في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا المقولات هن أصغر سن من نظائرهن المقاولين الرجال Légaré et St Cyr, 1999، أما في فرنسا وفي بحث قدمه l'ACPE 2001 تبين عكس ذلك تماما فبنساء المقاولات أكبر سنا من الرجال المقاولين ، اما في بلجيكا ففوارق العمر لا تعطي أي معنى. و على العموم إذا ركزنا على خاصية العمر نلاحظ أن النساء الصغار السن هن الأكثر حضورا.

### المستوى الأكاديمي:

في أمريكا الشمالية فإن مستوى الأكاديمي للنساء المقاولات هو أعلى من المستوى الأكاديمي للرجال المقاولين ، وهن لا يملكن في غالب الأحيان الخبرة المهنية في مجال عملهم St Cyr et al., 2003

فتقريبا الثلث من المقاولات لهم تكوين جامعي طويل الأمد والثلث الأخر لهم شهادات من التعليم العالي قصيرة الأجل والثلث الباقي لهم قل من هذا المستوى لم يحصلوا على تكوين جامعي.

المستوى التعليمي مرتبط بقوة باكتساب وضعية مستقلة ،فالنساء الذين يملكون شهادة أقل مستوى يميلون إلى عملية إنشاء مؤسسة بحكم الضرورة .فاللاتي يملكن مستوى عالي من الشهادات هن غالبا في ما يتم إنشاء مؤسسة بصفة طوعية مع فكرة اغتنام الفرص ، في حين نجد أن العديد من النساء يعتبرن أن مستوى الدراسي لا يساعدهن في ما يخص تسيير المؤسسات ولا في إعطائهن استقلاليتهن .

والمهم في كل هذا هو حصولها على تكاليف قاعدية لإدارة المؤسسة من خلال ما تعلمته سواء كان عبارة عن شهادات جامعية أو خبرات مهنية.

### الحالة المدنية :

نجد في العالم أكثر من ثلاث أرباع النساء المقاولات مرتبطتين وأغلبيتهن لهم طفل أو أكثر ولشركهن في الغالب يعمل لدى مؤسسة أخرى وخمس فقط مرتبطتين بالعمل زوجاتهن ، وهؤلاء النساء لم يستطعن الاختيار ما بين العائلة والنشاط المهني وهي تتمنى إيجاد التوازن ما بين القطبين.

أظهر بعض الباحثين ارتباط المقاول بشكل قرار يؤجل انضمام إلى المقاولاتية وهذا أكثر حده لدى النساء النسبة إلى الرجال<sup>5</sup>.

وجود الأطفال من عدمه لا يبدو أن له أثر مختلف على الرجال أو النساء هؤلاء الباحثين خلصوا إلى أن " بالنسبة للمرأة وجود طفل في حياتها لا يعرقل أعمالها بالشكل الذي يفعله زوجها"

الرغبة في التوفيق ما بين الحياة العملية والحياة العائلية يشرح لماذا الكثيرات من بينهن يطرحن موضوع تقاسم الأعمال العائلية من أجل التفرغ لنشاطاتهن ، أقرت المقاولات أنه حتى وإذا ساهم الرجل في بعض الأشغال العائلية ( كالعلاج ، والتربية الأطفال ) تبقى النساء هي المسؤولة على معظم الوظائف العائلية.

الحالة المهنية عند بداية تشغيل المؤسسة:

استقلالية المرأة وتوجهها نحو المقاولاتية ليس توجهها للمرأة الغير عاملة ( هربا من البطالة ) لكنه في الغالب هو تغيير مركز ، فالأغلبية القصوى هن عبارة عن نساء عاملات قبل الإقدام على نشاطهم الخاص كأجراء ، فنسبة قليلة من المقاولات كن عبارة عن باحثات عن وظيفة أو ربات بيوت .

#### 4. دوافع إنشاء المؤسسة:

أدبيات الدراسة بينت وجود نوعين من دوافع إلى إنشاء مؤسسة:

إما pull إنشاء مؤسسة بدافع استغلال للفرص أو push أو إنشاء المؤسسة بدافع الحاجة<sup>6</sup> (OCDE, 2000)

"إنشاء مؤسسة بدافع استغلال الفرص و كاختيار " قد نجد غالبية المؤسسات التي تديرها النساء أنشأت بدافع الرغبة في الاستقلال وتحقيق الذات ، الرغبة في إصدار منتج جديد وتطويره سواء كان سلعة أو خدمة ، استغلالا لفرصة ما أو إعلان لتحدي أو استجابة لحاجة المجتمع .

"إنشاء مؤسسة بدافع الحاجة" بما في ذلك الاختيار الإجباري: البطالة و دوافع عائلية مثل الديون الزوج أو تصريح العمال، المواصلة في المشروع في حالة وفاة الأب، أو الزوج.

العديد من النساء يفضلون الانسحاب من السوق العمل من أجل تربية أبنائهن بدلا من مواجهة الصعوبات للعثور على عمل ، فالتوجه إلى المقاولتية يعتبر كوسيلة (أحيانا تكون الوحيدة ) لدخول سوق العمل .

إن سيناريو إعادة تسيير المؤسسات العائلية يحتاج اهتماما خاصا ، وبالخصوص إذا كان من قبل مرآة ، فوضعية إعادة تسيير المؤسسة الغير محضر لها فهذا الوضع المتناقض (حيث أن لم تكن تتولى الأعمال المهنية لكونها إمراة ، ولكن الظروف دفعتها للمقاوله فهذه الوضعية ليست بالسهلة ).

#### 5. التمويل المؤسسي في المقاوله النسوية :

OCDE, 2000, بينت العديد من الدراسات عن وجود فروق ما بين طريقة التمويل لدى المقاولين الذكور والمقاولات النساء من بينها الخصائص التالية :

ميل النساء المقاولات إلى اقتراض مبالغ صغيرة. (وهذا طبعا يتنوع حسب قطاع الاستثمار) النفور من المخاطرة وهذا بحجة حماية العائلة، وعدم الوصول إلى وضع صعب بسبب الديون، ومن خلال هذه الخاصية نلاحظ ثقل دورها الاجتماعي فما بينته أغلب البحوث والدراسات أن المرأة لا تميل إلى الاقتراض من المصارف إلى في الضرورة وفي الغالب يميلون إلى الاقتراض من الأسرة والمعارف.

### 6. دوافع الابتكار في المؤسسة:

نعتبر دوماً أن ادافع إنشاء مؤسسة هو نتيجة للتكنولوجيا، وحسب هذا المبدأ المسمى (technology push)، العلماء والباحثين يصنعون إبتكاراتهم في المخابر (R&D)، وبعد ذلك تحول هذه الإبتكارات إلى منتجات جديدة خدمات أو أساليب، أما باقي خطوات الإنتاج تتكفل به المنظمات (الصنع والبيع)

- إذن التطور التكنولوجي هو الذي يمثل ما يباع

ومنه المسيرين عليهم قبل كل شيء الاستماع للعلماء والباحثين وإتباع حدسهم، وأن لا يترددوا بتمويل أبحاثهم.

من ناحية أخرى نجد رأي آخر والمسمى (Market Pull) والذي يؤكد أن إنشاء مؤسسة يكون بتدخل المستهلك. "يبدو<sup>7</sup> في العديد من المصانع أن المستعملين (الزبائن) وليس المنتجين الذين هم أصل مختلف الابتكارات، ولهذا السبب المسيرين عليهم ملاحظة الزبائن بدلا من تكوين الباحثين  
Eric von hippel"

وهو لا يعتبر الزبائن العاديين مصدرا للابتكار بل ما سماهم الزبائن القادة les utilisateur pilotes

- مثال: أبطال الرياضة يعملون على تحسين المعدات من أجل الحصول على منفعة أكبر .
- وفي العديد من الصناعات نجد المعوقين يعدلون المنتجات والخدمات من حتى تكون في متناولهم .
- إذن رغبات المستعمل تحدد الابتكار .

كلا هذين الرأيين هما مهمين ، مع التركيز على الاستجابة للسوق .

### ثانيا :المقاولتية والمرأة في الجزائر

#### 1) لمحة تاريخية عن المقاولتية النسوية في الجزائر

إن أول مؤشر يوضح لنا اهتمام الدولة الجزائرية بشؤون المرأة، والرغبة القوية للنهوض بها في المجتمع المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو CEDAW" في 1996/6/21 بالإضافة إلى مجموعة من الإصلاحات والمبادرات من الدولة الجزائرية واعتماد سياسات وطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة وإدماجها في عملية التنمية الاقتصادية... الخ.

ولقد تمكنت الجزائر من تسجيل تقدم أفضل على مستوى الدخل، والصحة والتعليم، وسوق العمل، إذ لم تحقق ذلك من قبيل الصدفة، فقد حاولت الدولة معرفة نقاط ضعفها التي تساهم في تراجعها ووجدت لها السبيل الأمثل لتغطيتها ألا وهو محاولة تقليص الفارق بين انجازات المرأة والرجل في مختلف المجالات. حيث تشير النسب الإحصائية للتعليم للفترة من 2001 إلى 2010 ارتفاع نسب الأفراد الملمين بالقراءة البالغين 10 سنوات فأكثر<sup>8</sup>. مما يؤشر على انخفاض نسب الأمية في الجزائر وهذا بالنسبة لكلا الجنسين، بينما يظهر التفاوت في نسب التعليم بين الجنسين من خلال المستويات التعليمية لكل منهما، إذ احتلت الإناث النسبة الأعلى في المستوى الجامعي مما يبين لنا بان الجزائر تمتلك طاقة نسوية مثقفة وواعية لدورها في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بينما في باقي المستويات كانت نسب الذكور هي الأعلى وذلك لعدة أسباب من بينها تفضيل الذكور

للتوجه نحو العمل الحر أو الخاص على مواصلة مساهم التعليمي بغية تلبية متطلباتهم المادية بينما تفضل الإناث الحصول على شهادات عليا من أجل تقلدها لمناصب وظيفية في القطاع العام.

في إطار إصلاح المنظومة الصحية، عرف قطاع الصحة منجزات هامة كوضع و إعمال سياسات وبرامج مناسبة كسياسة السكان وبرامج الصحة الإنجابية والخريطة الصحية الجديدة وإستراتيجية النوع الاجتماعي حيث نلاحظ التناقص المستمر في معدلات الوفيات بين سنة و أخرى إذ يمكننا تقديره ب 1.3 في المائة تقريبا. إذ سينعكس هذا التطور الحاصل في المجال الصحي بالدرجة الأولى على الأم و الطفل و يشعرها بنوع من الاهتمام بأوضاعها و يجعلها تحس بقيمة دورها الاجتماعي والاقتصادي. بينما حظيت المساهمة الاقتصادية للنساء في الجزائر باهتمام خاص في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهذا لأنها تساهم في تقليص مستوى الفقر و تسهيل الحصول على الخدمات الصحية والتربوية وزيادة المشاركة في اتخاذ القرار والمساهمة بكيفية مباشرة في النمو الاقتصادي.

ومازالت الجهات المعنية بالنهوض بشؤون المرأة في الجزائر تشجع إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني، من أجل التخلص من أي نوع من أنواع التمييز بين الجنسين، حيث بلغت نسبة السكان النشطين عام 2011 ما يقارب 10812000 نسمة، حيث شكلت النساء 1822000 نسمة و 8990 رجال وقد ارتفعت نسبة النساء النشطات بشكل كبير خاصة خلال الفترة الأخيرة مقارنة بسنوات سابقة وقد كان النمو المحقق في مجال التعليم بالنسبة للإناث، اثر واضح على تزايد نصيبهن في مجال التشغيل. فحسب الدراسات المعدة في هذا المجال، تبين بان قوة العمل المستخدمة حاليا 9735000 نسمة أي ما يعادل 27.2 في المائة، حيث احتلت النساء العاملات 15.1 في المائة من النسبة الإجمالية أي 1474000 نسمة. بلغ معدل النشاط الاقتصادي في الجزائر 41.7 في المائة (68.9 ذكور و 14.2 إناث). إن هيكل العمالة يوضح بان قطاع التجارة والخدمات يمتص أكثر من نصف فرص العمل. إذ تعتبر مختلف هذه الإحصائيات المتفاوتة فيما بينها على مستوى

قطاع التعليم والصحة والنشاط الاقتصادي مؤشرات على اهتمام الدولة الجزائرية بالنهوض وترقية وضعية المرأة الاجتماعية والاقتصادية.

## 2) واقع المقاولية في الجزائر :

ورغم أن عدد النساء صاحبات المشاريع في بلدنا أمر مثير للسخرية ، أنه على الرغم من ذلك لأنه يزيد كل عام . وفقا للإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني لل سجل التجاري ، والنساء أصحاب المشاريع تمثل 3.2% فقط من مجموع القوى العاملة . وهو رقم يتوقع أن يرتفع في السنوات المقبلة ، نظرا لتسهيل تنفيذها من قبل الحكومة ، من دون أي تمييز بين الرجال والنساء.

### الجدول رقم : تطور نسبة المساهمة النسوية في العمل

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2001	
14,2	13,9	15,1	14,7	16,0	12,4	15,9	12,3	13,4	معدل المساهمة النسوية
17	16,9	16,8	16,5	17,3	15,0	17,5	14,3	15,0	نسبة النساء في المجتمع النشط

المصدر: ONS

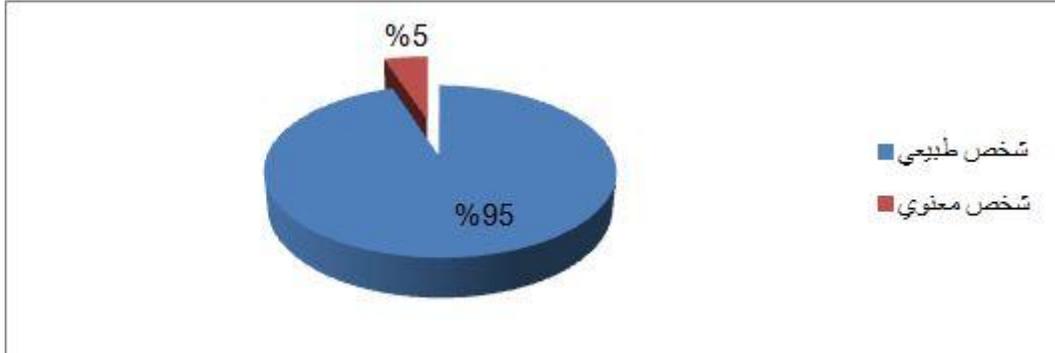
وحسب آخر الإحصائيات الصادرة عن مركز السجل التجاري الوطني<sup>9</sup> ، وصل عدد المتعاملين الاقتصاديين الطبيعيين إلى غاية نهاية سنة 2010 ما نسبته 91,4% رجال، مقابل 8,6% بالنسبة للنساء يتمركز معظمهن في العاصمة وهران بما يقابل 110790 تاجرة، أما في ما يخص النساء صاحبات المؤسسات المسجلات ضمن مركز السجل التجاري فيتوزعن عبر الولايات بنسب متفاوتة، حيث نجد أعلى نسبة مسجلة بالعاصمة بما يعادل 1516 مؤسسة، ومن ثم تأتي وهران بـ 478 مؤسسة وقسنطينة بأكثر من 300 مؤسسة، أما في ولاية ورقلة-محل ملتقانا اليوم- فنلاحظ

فقط 105 مؤسسة نسوية مصرح بها لدى مركز السجل التجاري من مجموع 2732 مؤسسة في الولاية، بمعدل ولائي قدر بـ 3,84 % من إجمالي المؤسسات المنشأة في الولاية؛

أما بالنسبة لعدد المؤسسات النسوية حسب الإحصاء الاقتصادي الأول 2011<sup>10</sup> والذي يعد لأول مرة في الجزائر والتي صدرت نتائجه النهائية في شهر أكتوبر الماضي من سنة 2012، حيث يعتبر هذا الإحصاء الأول من نوعه على مستوى الوطن والذي من خلاله تم إنجاز مسح ميداني وطني لجميع الوحدات الاقتصادية الناشطة بصفة رسمية على مستوى الوطن والتي تتميز بمقر ثابت - عناوينها مسجلة لدى المصالح المعنية - والإحصاء مس جميع القطاعات القارة ما عدا الزراعة.

وبعد إجراء عملية الإحصاء، تم التوصل لإحصاء 934.250 مؤسسة تتوزع كما يظهر في الشكل أدناه:

شكل رقم 1 يوضح توزيع الوحدات الاقتصادية المحصاة خلال الإحصاء الاقتصادي 2011 حسب الشكل القانوني



المصدر: الإحصاء الاقتصادي الأول 2011، ص 10.

حيث أسفرت الإحصائيات عن وجود 888794 مؤسسة ذات الشخص الطبيعي بنسبة 95% من الإجمالي، أما الـ 5% المتبقية والتي تشكل 45456 مؤسسة فهي ذات الشخص المعنوي.

وحسب ما ورد في هذه الإحصائيات فقد تم التمييز فقط بين جنس صاحب ومسير المؤسسات ذات الشخص الطبيعي، ولم نجد توضيح فيما يخص المؤسسات ذات الشخص المعنوي، وعليه فقد بلغ من إجمالي 888794 مؤسسة ذات الشخص الطبيعي ما نسبته 10,2% منها تديرها نساء، كما يظهر ذلك جليا في الجدول والشكل أدناه:

شكل رقم 2 وجدول رقم 1 يوضحان توزيع المؤسسات النسوية من إجمالي المؤسسات ذات الشخص الطبيعي (PP)



الجنس	مؤسسة ذات الشخص الطبيعي
ذكر	798 026
انثى	90 768
المجموع	888 794

المصدر: الإحصاء الاقتصادي، مرجع سابق، ص 20.

يعني من بين 888794 مؤسسة ذات الشخص الطبيعي، هناك 90768 مؤسسة تديرها نساء، والباقي من تسيير الجنس الآخر.

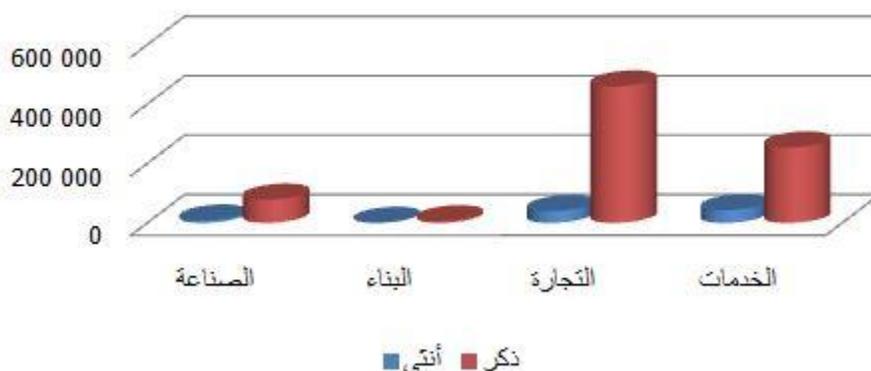
مما يوضح أن نسبة النساء في إنشاء المؤسسات لا تزال ضعيفة إذ بلغت حسب هذا الإحصاء عشر نسبة الإنشاء الإجمالية.

والجدول الموالي والشكل يوضحان توزيع تلك المؤسسات النسوية على مختلف القطاعات (الصناعة، البناء، التجارة، الخدمات)، بالمقارنة مع عدد المؤسسات المنشأة من قبل قرينها الرجل.

جدول رقم "2" وشكل رقم 3 يوضحان: توزيع المؤسسات النسوية على مختلف القطاعات:

المجموع	الجنس		النشاط
	ذكر	انثى	
86 507	78 410	8 097	الصناعة
5 892	5 706	186	البناء
499 341	459 676	39 665	التجارة
297 054	254 234	42 820	الخدمات
888 794	798 026	90 768	المجموع

شخص طبيعي / قطاع النشاط والجنس



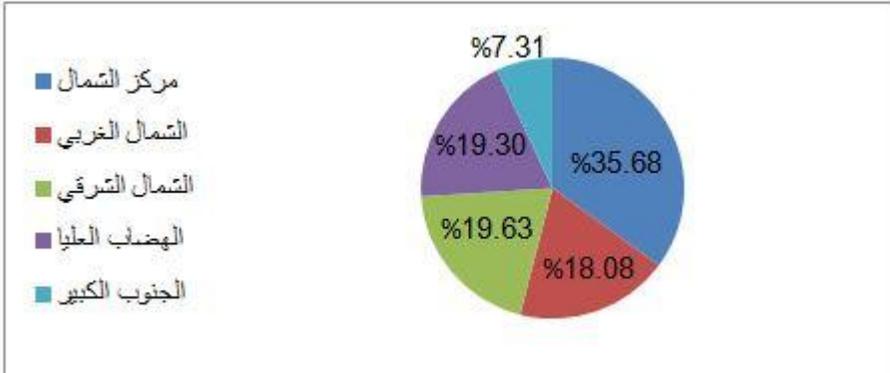
المصدر: الإحصاء الاقتصادي، مرجع سابق، ص 80.

وتتوزع المؤسسات النسوية على مختلف القطاعات وذلك بنسب متفاوتة، حيث نجد النسبة الأكبر أخذها قطاع الخدمات بمجموع 42820 مؤسسة، مثل يليها قطاع التجارة بمجموع 39665 مؤسسة وتأتي بعدها قطاع الصناعة بمجموع 8097 مؤسسة وفي الأخير قطاع البناء بـ186 مؤسسة.

وهذا ما يؤكد على فرضية مفادها أن النشاط النسوي في الإنشاء يتجه بشكل أكبر في القطاع التجاري والخدمي، والذي يتلائم أكثر مع خصوصية المرأة وميولاتها، وكذا امتهاها لحرف تتلائم مع مواهبها وتنقلها من خلال إبداعات وابتكارات في ذلك المجال، لكن هذا لا ينفي وجود نسبة ولو ضعيفة تظهر بدء توجه المرأة للقطاعات الأخرى مثل الصناعة والبناء التي كانت تعرف سابقا بأنها قطاعات رجالية محضة، لكن المرأة أثبتت أنه باستطاعتها الخوض في غمار هذا النوع من الأنشطة والنجاح فيها، ولو كانت البداية محتشمة.

لكن حسب التقسيم الجغرافي نجد أن معظم المؤسسات النسوية تتركز في المناطق الشمالية، وتصل لأضعف النسب في الجنوب حيث لا يتعدى عددها 6637 مؤسسة من مجموع 90768 مؤسسة على المستوى الوطني بنسبة لا تتجاوز 7,31% من الإجمالي وهي أضعف نسبة من حيث التوزيع، وهذا ليس بغريب إذا قارناه مع الكثافة السكانية للمناطق، وكذا مدى تركز الصناعة في المناطق الشمالية بشكل أكبر نظرا لقرب المواد الأولية، والأسواق، والميناء، أو تبعا لضرورة توفر هذا النوع من الأنشطة (أنظر الشكل أدناه).

شكل رقم "4" يوضح: توزيع المؤسسات النسوية حسب المناطق الجغرافية



المصدر: تبعا لبيانات الإحصاء الاقتصادي، ص 80.

أما في ولاية ورقلة فوصل عدد المؤسسات النسوية ذات الشخص الطبيعي إلى 1270 مؤسسة من أصل 12997 بالولاية بنسبة تقدر بـ 9,77%.

لكن الاعتماد على الأرقام و الإحصائيات الكمية الصادرة في التقارير والنشرات الدورية قد يؤدي بنا إلى نتائج مضللة فكان من الضروري بنا التعرف على واقع المقاولات النسوية في الجزائر من خلال أهم نتائج الدراسات الميدانية السابقة التي مست مجال المقاولات النسوية في الجزائر و التي قد تكون نتائجها أكثر دقة من سابقتها. حيث بينت لنا هذه الدراسات التي شملت أربع ولايات جزائرية تختلف من حيث البيئة الجغرافية (جنوب ، غرب ، شرق ، شمال )، والبيئة الثقافية والاجتماعية (العادات والتقاليد السائدة في كل منطقة، المستويات التعليمية والصحية... الخ)، حيث شملت إحدى الدراسات السابقة واقع المقاولات النسوية بولاية ورقلة والتي تعتبر بيئة دراستنا الحالية أين تبين لنا بأن مشاركة النساء في الأعمال المقاولاتية جد محدودة وضعيفة ، إذ تتمركز المقاولات النسوية في قطاعات معينة وبسيطة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ضعف التوجه المقاولاتي للمرأة خاصة فئة خريجات الجامعات إضافة إلى صعوبة الحصول على قروض بنكية تساعد في انجاز المشروع تليها نقص المعلومات الإدارية التي تساعد في تسيير المشروع بالشكل المطلوب وهذا لغياب خدمات آليات وبرامج المرافقة التي سخرتها الدولة الجزائرية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والعجز

عن تسويق المنتجات في الأسواق، إضافة إلى عجز المرأة المقاتلة على التوفيق بين مهامها العائلية ومهامها المهنية.

### 3) المعوقات التي تقف أمام دخول المرأة الجزائرية مجال المقاولاتية :

- تتصف غالبية المجتمعات العربية بأنها مجتمعات ذكورية تهيمن فيها صورة الرجل ككاسب للرزق والمرأة كربة منزل واجباتها الاعتناء بشئون الأسرة اليومية ورعاية الأطفال وتربيتهم ومتابعة التزاماتهم.
- أن الفقر عزز من نقص التعليم ونقص التعليم يؤدي إلى انتشار لمزيد من الفقر مما ينتج عنه الوقوع في دائرة مفرغة من الفقر وتدني التعليم
- وجود بعض القوانين التي تقيد حرية المرأة وتحد من فرص عملها بحجة الحماية وغيرها (إلزامها بالحصول على إذن من ولي أمرها للسفر أو العمل
- افتقار الوعي الاجتماعي لأهمية دور المرأة في التنمية وفقاً للمفهوم الشامل الذي يتخطى المواضيع الكمية والأعمال القياسية لما تقوم به المرأة والذي له قيمة اقتصادية كبيرة والدليل على ذلك ما تقوم به المرأة في الأرياف ومناطق البداوة الزراعية والذي هو أساس اقتصاد هذه المناطق. أما في المدن والمناطق الحضرية فيتخذ شكلاً لا أكثر تأكيداً على القيمة الاقتصادية للعمل المنزلي بسبب استعانة العديد من الأسر ببعض مؤسسات الخدمات الاجتماعية المساعدة (مدبرات المنزل- مطاعم - محال تنظيف- وجبات جاهزة ..) لتقديم بعض الخدمات مقابل أموال تدفع لهم وهذا دليل على أن ما تؤديه المرأة له أضعاف قيمة أي جزئية يستعان بالغير لتقديمها وهذا ما يؤكد مصداقية ما طرحته منظمة العمل الدولية بأن "كل امرأة هي امرأة عاملة."

- رغم ازدياد مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار إلا أن هذه المشاركة ما تزال متواضعة تقوم على مبدأ التمثيل وليس على حق المشاركة وهو ما يعني ذكورية القرارات المتخذة في معظم المجالات والتي يصعب من خلالها الإحساس بحقيقة مشكلات المرأة ومما ينعكس على آلية التعامل حتى داخل الأسرة في عمليات اتخاذ القرارات التي يتفرد بها الرجل بوصفه السيد في النظام الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما يتم في العمل أيضاً حيث نلاحظ صعوبة وصول المرأة وأنصار قضاياها ل يتم من خلال ذلك تبني الأفكار التي تضمن دورها في عملية التنمية.

### ثالثاً: التوجه إلى الإقتصاد الموازي :

#### 1/ تعريف شامل للإقتصاد الموازي :

تتماشى تعريفات الإقتصاد الغير رسمي مع نوعيات النشاطات المخفية، وفي هذا السياق **Pastiau** مختص في هذه المسألة "الإقتصاد الغير رسمي يشمل كل النشاطات الاقتصادية التي تتحقق على هامش تشريعات (الجزائية، الاجتماعية، أو المالية) والتي تفلت بشكل كبير من حسابات المحاسبة الوطنية."

هذا يعني أنها تجمع في نفس الوقت بين النشاطات المخفية لكونها غير قانونية، أو مميزة بالغش مثل

(عمل مخفي، الغش الضريبي،... الخ ، العمل المنزلي، التطوعي) (Philippe.B1984 )

**(Friendrich.S,2002)** يقول بأن الإقتصاد الغير رسمي لا ينحصر فقط عند النشاطات غير

القانونية، بل يشمل أيضا العائد غير المصرح به الصادر من إنتاج السلع والخدمات القانونية.

في ضوء ما سبق يمكن إختصار تعريف الإقتصاد الغير الرسمي في مختلف النشاطات الإقتصادية

التي لا تأخذ طابع قانوني (عدم دفع ضرائب ، عدم دفع إشتراكات إجتماعية )

## 2/ أسباب ظهور وتطور ظاهرة الاقتصاد الخفي :

يوجد العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والإدارية المتداخلة التي تؤثر في ظهور وكذا إنتشار ظاهرة الأقتصاد الموازي في كل البلدان سواء المتقدمة منها أو النامية ، وتمثل العوامل الاقتصادية المقام الأول من بين هذه العوامل المسؤولة على نمو الظاهرة ، علما أن الأسباب الاقتصادية في حد ذاتها تختلف من بلد إلى آخر ، وتكون أشد إختلافا بين البلدان المتقدمة والنامية ، ومن بين هذه الأسباب <sup>11</sup> :

- **الضرائب** :وتعد الضرائب مسؤولة عن حدوث الاقتصاد الخفي إذ تشير الدراسات إلى أن تأثير النظام

الضريبي على اقتصاد الظل، ففي النمسا كان لعبء الضرائب المباشرة ( بما فيها مدفوع الضمان الاجتماعي (أقوى الأثر في نمو اقتصاد الظل، بمعنى أن آثار ارتفاع معدلات الضريبة، تنعكس في صورة

توفير دوافع للاتجاه نحو المخاطرة، والتحول نحو الاقتصاد الخفي ومن ثم ازدهاره على المدى الطويل. وتجدد الإشارة إلى أنه مع زيادة أسعار الضرائب تزداد حوافز التهريب منها.

- **البيروقراطية والفساد الإداري** :أن ازدياد التعقيدات الإدارية المتعمدة أو غير المتعمدة يؤدي ذلك إلى

لجوء جهود المتعاملين إلى الأبواب الخلفية. أو ما يسمى بالسوق السوداء، فالحكومة تضع التعقيدات الإدارية مثلاً في سبيل الحصول على الترخيصات أو التصاريح التي تؤدي إلى ظهور طائفة من المستفيدين يقومون في إنهاء هذه الإجراءات في مقابل الحصول على عمولات أو رشاي.

- **القوانين المانعة** :قيام الدولة بوضع قوانين تمنع أو تحظر بعض الأنشطة، فيقوم الأفراد والمؤسسات بتلك

الأنشطة بالالتفاف حول تلك القوانين والتحايل عليها.

• انخفاض مستوى الدخل: إن تدني مستويات الدخل في دولة ما وارتفاع نسبة البطالة والفقر فيها، يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة وإذا استمرت مستويات الدخل في الانخفاض سيؤدي ذلك إلى ظهور الجريمة الكاملة وبالتالي إلى زيادة في حجم الاقتصاد الخفي.

• تواضع وعدم كفاءة المؤسسات الحكومية: يميل حجم الاقتصاد الخفي إلى الصفر في البلدان التي تتسم المؤسسات الحكومية فيها بالقوة والكفاءة، فيما تجد أنشطة الخفاء أرضا خصبة في أي اقتصاد مثقل باللوائح تتسم فيه الحكومات بعدم الكفاءة والتعويل على السلطة التقديرية في تطبيق القانون.

### 3- من الذي يعمل في العمل المخفي؟

- المتقاعدين ، أصحاب المعاشات والبطالين الذين يحاولون رفع دخولهم ومنحهم المتأتية من الأعمال غير المصرح بها.

- الأجانب والمهاجرين الذين لا يحملون وثائق تثبت هويتهم، حيث يشكلون في العديد من البلدان النامية خاصة البلدان الإفريقية تركيبة لا يستهان بها من المجتمع النشيط، وترجع أسباب هجرتهم إلى أسباب اقتصادية، أو اجتماعية أو سياسية، فأغلبيتهم ليس لهم الخيار إلا للدخول في القطاع غير الرسمي ( الخدمات ، التجارة، الحرف... الخ.

- الأجراء الذين لديهم دخل ضعيف.

- العامل بالمنزل الذي ينجز أعمالا يتقاضى عنها أجرا، أو غير مصرح بها

كالطبيب والمرضى اللذان يقومان بفحوصات للمرضى بسكناهم، ويتقاضيان عنها أجرة مباشرة عن

المرضى ، أو المدرس الذي يقوم بإعطاء دروس إضافية في منزله وذلك بدون التصريح بها

- كل عامل مصرح به يمارس نشاطا ثانويا غير رسمي خلال ساعات إضافية في المساء أو خلال أيام

العطل.

-الأشخاص المعوقون :غالبا ما ينظر إلى فئة المعوقين كفئة مهمشة في المجتمع، فالبرغم من قيام الدول بوضع سياسات مواتية تهدف إلى الإدماج الاجتماعي والمهني لهؤلاء الأشخاص، إلا أن أغلبهم يمارسون أنشطة غير رسمية كالتسول أو البيع على الأرصفة، أو مهن حرفية غير مصرح بها.

-فئة النساء :إن ظاهرة عمل النساء في القطاعات غير الرسمية) ، النسيج، الفلاحة...الخ ( أصبحت شائعة في السنوات الأخيرة خاصة في البلدان النامية .

-ممارسة الأنشطة غير الرسمية من قبل المرأة خاصة غير المتعلمة والمرأة الريفية

تطور الإقتصاد الموازي في الجزائر :

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
27,0	17,6	26,8	25,7	21,1	21,0	21,2	20,2	19,3	18,9	18,8	17,5	عمل غير رسمي / عمل الكلي

المصدر: ONS

مثل مختلف البلدان السائرة في طريق النمو ، الإقتصاد الموازي في الجزائر عرف نموا ملحوظا في العشرينية الأخيرة ، وما بين الرجال والنساء معدل العمل الغير رسمي تجاوز 40% والجدول الموالي يوضح معدل تطوره من سنة 1996 إلى 2007.

نسبة النساء في هذا المجال تمثل 41% خلال الفترة 1994 - 2000 ، غياب الدراسات و الإحصائيات حول الجنس في الإقتصاد الموازي يمنع من توضيح الوضع الحقيقي للعمل النسوي في هذا المجال وبالخصوص في العمل المنزلي والتقليدي .

حسب oms 2004 العمل النسوي في لإقتصاد الغير رسمي قدر ب 40% أكبر من 9 نساء على 10 ، تتمركز في الخدمات 51,79% والصناعات التقليدية بنسبة 40,63 ، و 11,07

من النساء في الأعمال المنزلية ، وهن مجبرات للقيام بمثل هذه الأعمال لأسباب إقتصادية ، لزيادة مداخيل أسرهم 23,45 % من النساء اللواتي يعرفن ماكنات بالبيت يماسن أعمال إضافية ، 1,13 % من النساء اللواتي أعلن كباحثات عن عمل ( بطالة مؤقتة ) يمارسن أيضا أعمالا إضافية.

النشاط الغير رسمي يمارس من طرف النساء الماكثات في البيت ودافع وراء ذلك تحمل تكاليف المعيشة من خلال المداخيل التي تتحصل عليها من خلال وظائف مختلفة : خياطة ، النسيج ، طرز ، حلاقة ، تجميل ، صناعة الفخار ، تربية اطفال ، ، صناعة مواد غذائية ( الحلوى ، الكسكس ، خبز البيت ) من من ناحية أخرى المؤسسات النسيج في الجزائر تكون حسب تحقيق ONS ما يقارب 95% من المؤسسات المصغرة حيث ثلثي هذه المؤسسات تنشط في القطاع الموازي<sup>12</sup> .

نجد تضارب كبير في إحصائيات في دراسات قدمها كل من (MPMEA, ONS, GEM...etc) حول المؤسسات المرؤوسة من طرف النساء ONS وجد 24 % ، و GEM وجد ما يقارب 30 % ، وفي دراسة أخرى مقدمة من طرف المنظمة المؤسسات المرؤوسة نسويا التي استخدمت معطيات مأخوذة من البنك العالمي تأكد أنه يوجد فقط 3 % لنساء رئيسات المؤسسات هذا التضارب يبين ضعف هذه الإحصائيات .

انخفاض مستوى المعيشة في الجزائر أحد أهم الأسباب التي أدت إلى اندماج النساء في القطاع الغير رسمي أكثر من مستوى التكوين ، فالمرأة تعمل بهدف تجميع دخل إضافي العائلة<sup>13</sup>

### الخاتمة :

لقد برزت المرأة في مختلف الميادين والأنشطة وتعتبر المقاتلة في المرحلة الراهنة أهم ميدان تقدم النساء على دخوله، والجزائر ليست منعزلة عن الأحداث والتطورات العربية

والعالمية، فبالرغم من أن إقبال المرأة الجزائرية على سوق العمل كان محتشما ولا زال ويتركز في قطاعات نشاط معينة، إلا أنه عرف مع الوقت إرتفاعا في السنوات الأخيرة، ويظهر أن النشاط المرأة الجزائرية في القطاع الموازي واضح وخصوصا في العشرينية الأخيرة بسبب إنخفاض مستوى المعيشة وتدهورها .

<sup>1</sup> Charles Beigbeder Laurence «tout les entrepreneurs ! » commision entreprenariat ; medef ; Parisot ;2011; p5

<sup>2</sup> AKOUN André et autres: Dictionnaire de sociologie, Presses de Mame, France 1999, p274

<sup>3</sup> بلال محمد إسماعيل: إدارة الموارد البشرية، دار الجامعة العربية الجديدة، الإسكندرية، 2004 ، ص239

<sup>4</sup> Annie Cornet et Christina Constantinidis « ENTREPRENDRE AU FÉMININ : Une réalité multiple et des attentes différenciées» Lavoisier | Revue française de gestion 2004/4 - no 151 p 195

<sup>5</sup> Phillipe p ;et autre « genre et entreprenariat :élément d'analyse théorique fondée autour d'une approche par la socialisation entrepreneuriale »congrès internationale francophone en entreprenariat et pme ; 2010 P4

<sup>6</sup> OCDE, « Les femmes entrepreneures à la tête de PME: pour une participation dynamique à la mondialisation et à l'économie fondée sur le savoir », 2e Conférence sur l'entrepreneuriat féminin, Paris les 29-30 novembre 2000

<sup>7</sup> Gerry Johnson, Keven Scholes, Richard Whittington, Frédéric tréry « stratégique » 8ed paris ,2008pearson .

<sup>8</sup> Office National des Statistiques Algérie , Statistiques Sociales et Statistiques Economiques : Sante , <http://www.ons.dz/>

<sup>9</sup> Centre national du registre du commerce, "la création d' entreprises en Algérie statistiques 2010", CNRC, édition avril 2011, P 60, document téléchargeable sur le site du CNRC accédé sur: <http://www.cnrc.org.dz/ar/src/documents.php?page=1>

<sup>10</sup> Office national des statistiques, "le premier recensement économique 2011-résultats définitifs de la première phase", Alger, juillet 2012, P01

<sup>11</sup> صفوت عبد السلام عوض الله ، الإقتصاد السري - دراسة في آليات الإقتصاد الخفي وطرق علاجه دار النهضة العربية -

القاهرة- 2002 ص11، 25

<sup>12</sup> Adair, P., Bellache, Y. (2008) Développement des PME et secteur informel en Algérie, Rapport Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ), GTZ-MPMEA, Alger.3

<sup>13</sup> Hassiba Gherbil Caractéristiques et déterminants de l'emploi informel féminin en Algérie Université Paris Est Créteil et Université de Bejaia